

المحترمين

الأخوة والأخوات / أعضاء الجمعية العمومية

تحية طيبة وبعد ،،

قال تعالى

(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (2) المائدة

بداية فإنه من بواعث الأسف أن تشهد شركتنا أحداث سلبية تؤثر على مصالح ومستحققات العاملين فيها تسير بأقصى سرعة من سيئ الى ما هو أسوأ.

فبات ملحوظا للجميع أن الإدارة لا تسعى الى علاج أبسط المشاكل ولا تقدم أي حلول إزاء أوضاع العمال التي أصبحت وبكل أسى متردية، فالتعسف والتعنت أصبح هو النمط السائد بعد إيقاف وتعطيل مبادئ العدالة، فالعاملون رغم كونهم مواطنون يتمتعون بحقوق كفلها لهم الدستور الكويتي والقوانين المنظمة للعمل، إلا أن حقيقة الواقع تؤكد حرمانهم من أبسط حقوقهم في الترقى والتدرج الوظيفي وصولاً للمناصب الاشرافية والوظائف القيادية وذلك تعلقاً بأسباب واهية وغير مقنعة. فعند المطالبة بهذه المستحققات تظهر الردود جاهزة فيما أن يقال بعدم وجود مكان شاغر أو عدم وجود كوادر كويتية جاهزة، والحق يقال إن افتراضنا جديلاً - والفرص غير الواقع - صحة هذه الأسباب فإن العيب في الإدارة وليس في العمال، فالإدارة هي المنوط بها حق التأهيل والاعداد للوظائف القيادية والكوادر المؤسسية ، لكن واقع الحال يؤكد عدم صحة ذلك وأن التعسف أصبح هو النمط السائد ، والمثال الحي على ذلك هو وجود أحد العاملين الأجانب بشغل منصب مدير إدارة لمدة طويلة نتج عنها حرمان العاملين من حقهم بالترقى تأهيلاً لبلوغ هذا الكادر وإزاء ذلك فإننا لا نجد غرابة في أنه وبعد بلوغ هذا الأجنبي السن القانونية أن يتم تعيينه في المكاتب الخارجية في سابقة هي من سوابق هذه الإدارة المجيدة.

**فأي فائدة عادت على العاملين من ذلك وهم الذين تم حرمانهم من بلوغ المناصب الاشرافية والكوادر المتميزة بل وحرمانهم من فرص الابتعاث لهذه المكاتب وذلك بحصرها على مجموعة من العاملين بعينهم ضارباً عرض الحائط باللوائح الإدارية وكافة النصوص المنظمة لذلك.**

إن مسألة اللجوء إلى القضاء للمطالبة بأبسط حقوق العمال أصبحت لا تجدي نفعاً لدى الإدارة الحالية والتي وصلت بها درجة الاستهانة والاستهتار بحقوق العاملين إلى أمر بلغ مداه، ولا يخفى على أحد ما حدث للعامل الذي لجأ للقضاء نتيجة ما تعرض له من ظلم وتعرضه لأعنف وأسوء صور التعسف الإداري **حيث تم تخفيض مستواه الوظيفي من رئيس فريق إلى ما دون ذلك** وكأنه ارتكب جرماً لا تسامح فيه، وتتوالى السوابق بلا ضابط في عهد الإدارة الرشيدة، ضاربة بعرض الحائط القوانين واللوائح والنظم.

**والسؤال الذي يفرض نفسه**

**كيف يناط بمثل هذه الإدارة القيادة في ظل التوجه الجاد لإجراء الإصلاحات المنشودة؟؟!**

**وكيف يتم الوثوق بها لقيادة القطاع مستقبلاً؟؟!**

الاخوة والأخوات الأفاضل،

مما لا شك أن ما حدث للزملاء السابقين هو قادم لا محالة للزملاء الحاليين - فإن كانت الأوراق الرسمية تؤكد عملنا بإحدى شركات النفط المملوكة للدولة ومؤسسة البترول إلا ان سوء هذه الإدارة أشبه بالعمل في شركة خاصة الملكية لا أمل فيها ولا طموح.

ولا يخفى على القاصي والداني حالات التعسف الإداري والفساد المستمر ورغم المطالبات باتخاذ إجراءات قانونية ضدها إلا أنه على العكس يتم مكافأتها !!!.

**لذلك**

وإزاء كل ما سبق وقد ضاق بنا الأمر، فإننا نحذر مما هو قادم ومما أنتم مقبلون عليه، وندعو إدارة الشركة بالعدول عن هذه السوابق بما فيها من ظلم وتعسف، ونطالبها بإعادة الحقوق الى أصحابها على الفور ، ونذكرهم ان هذه المناصب التي يشغلونها هي تكليف لهم لأداء واجباتهم ، وليست صك ملكية.

كما ندعو أعضاء جمعيتنا العمومية للالتفاف حول نقاباتهم والوقوف على قلب رجل واحد لدحض هذه الممارسات من قبيل ما سبق من إساءات بحق كافة العاملين لينعم الجميع بحظوظ وافرة وعدالة وظيفية متساوية.

مع خالص التحية والتقدير،

مجلس إدارة النقابة